

Distr.
GENERAL

E/CN.6/1994/6
28 February 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة مركز المرأة

الدورة الثامنة والثلاثون

نيويورك، ٧ - ١٨ آذار/مارس ١٩٩٤

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

رصد تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية من أجل النهوض بالمرأة

حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها

مذكرة من الأمين العام

موجز

طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام في قراره ١٥/١٩٩٣ المعنون "حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها"، أن يقدم إلى لجنة مركز المرأة في دورتها الثامنة والثلاثين تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار، متضمناً توصيات وبرنامجاً للعمل تهدف إلى تحسين أحوال المرأة الفلسطينية في ظروف الاحتلال الاسرائيلي. ويصف التقرير كيف أن اهتمام لجنة مركز المرأة بحالة المرأة الفلسطينية والطفل الفلسطيني، ربما دخل مرحلة جديدة في سياق التغير السياسي السريع الحاصل هناك.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٣	٩- ١ مقدمة
٥	١٠-١٩ أولا - حالة المرأة الفلسطينية فيما يتعلق بالظروف المعيشية العامة . . .
٩	٢٠-٢٤ ثانيا - أثر اتفاق السلام للشرق الأوسط على المرأة الفلسطينية

مقدمة

١ - طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام في قراره ١٥/١٩٩٣، إلى الأمين العام أن يقدم إلى لجنة مركز المرأة في دورتها الثامنة والثلاثين تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار، متضمناً توصيات وبرنامجاً للعمل تهدف إلى تحسين أحوال المرأة الفلسطينية في ظروف الاحتلال الاسرائيلي. على أن يستخدم التقرير جميع مصادر المعلومات المتاحة، بما في ذلك إيفاد بعثات خبراء إلى الأرض المحتلة.

٢ - وقد قدمت تقارير إلى اللجنة بصورة منتظمة، كان آخرها في دورتها السابعة والثلاثين، تستند إلى نتائج مختلف الوثائق التي تنشرها الأمم المتحدة وعدد من المنشورات الصادرة عن جهات أخرى. وفي عام ١٩٨٩، قامت بعثة لتقصي الحقائق بدراسة حالة النساء الفلسطينيات اللائي يعشن خارج الأرض المحتلة وقابلت نساء من الأرض المحتلة. وفي عام ١٩٩٣، لم يتسن إيفاد بعثة خبراء إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة كما هو مطلوب في قرار المجلس ١٥/١٩٩٣، نظراً للحالة السياسية المتغيرة.

٣ - وجرى العمل بصورة ثابتة في إعداد التقارير عن المرأة الفلسطينية والطفل الفلسطيني للجنة مركز المرأة، على التأكيد على استبعاد المسائل السياسية خارج التقرير. ومع ذلك فهناك إدراك عام بأن حياة المرأة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تخضع لظروف الواقع السياسي المعقد في المنطقة. وقد تأثرت حالة النساء من كافة الأعمار تأثراً عميقاً بالنتائج السياسية للاحتلال. وهذا التقرير، شأنه شأن التقارير السابقة التي قدمت إلى لجنة مركز المرأة، يصف حالة المرأة في مجالات حساسة تشمل الحياة الأسرية، والاقتصاد والعمل، والتعليم والصحة، مع التركيز بوجه خاص على الصحة النفسية.

٤ - ويستند التقرير إلى وثائق مختلفة نشرتها مؤخراً الأمم المتحدة ومصادر أخرى، معظمها لم يدخل التطورات السياسية الأخيرة في حسابه. وقد بذلت جهود للحصول على معلومات بشأن كيفية تطور حالة المرأة والطفل منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من كثرة الوثائق التي نشرت عن النزاع الفلسطيني، لا توجد معلومات موثوقة عن مركز المرأة، والصحة، وأحوال السكن، والمشاركة في القوى العاملة وتكوين الأسرة المعيشية، والتعليم. فعلى سبيل المثال، تستند بيانات السكان المتعلقة بالأراضي الفلسطينية المحتلة إلى تعداد عام للسكان أجري في عام ١٩٦٧ ظل يستكمل سنوياً. ومن الممكن جداً أن تعطي الأرقام تقديرات لعدد السكان تقل عن العدد الحقيقي بنسبة ١٠-١٥ في المائة بسبب نقص في الإبلاغ وقت إجراء التعداد واعطاء تقديرات لعدد الولادات ووفيات الرضع تقل عن الأعداد الحقيقية. وللحصول على معلومات إضافية، استند هذا التقرير إلى عينات من دراسات استقصائية أجريت مؤخراً في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٥ - وكان من شأن توقيع الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية إعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ (A/48/486-S/26560، المرفق) أن حول المنظور السياسي للمنطقة وأثر على حالة المرأة والطفل في المستقبل في الأراضي المحتلة. وكما ذكر بصورة متكررة، فإن القضية الفلسطينية هي لب الصراع في الشرق الأوسط، وينبغي أن يستند السلم في المنطقة إلى حل شامل وعادل ودائم تحت رعاية الأمم المتحدة. وبطبيعة الحال، فإن عملية السلم ستؤثر على جميع النساء في المنطقة. وفي أثناء الفترة التي أعد فيها هذا التقرير، كان لا يزال يجري التفاوض بشأن تفاصيل إعلان المبادئ، وبوجه خاص مذكرات التفاهم المحددة والاتفاقات الواردة في المحاضر المتفق عليها. وقد اندفع جميع الشركاء المعنيين، بمن فيهم المانحون الثنائيون والمتعددو الأطراف، بسرعة إلى وضع استراتيجيات للتنمية الاقتصادية خلال الفترة الانتقالية وما بعدها.

٦ - وفي هذا السياق من التحول السياسي السريع، ربما دخل اهتمام لجنة مركز المرأة بحالة المرأة الفلسطينية والطفل الفلسطيني مرحلة جديدة. إن إنشاء سلطة فلسطينية للحكم الذاتي المؤقت ومجلس منتخب للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية قريباً، ينطوي على تحول في الاهتمام. فعلاوة على رصد الظروف المعيشية للمرأة الفلسطينية والطفل الفلسطيني، ستركز السلطة على تعزيز مشاركة المرأة في إعداد تسوية دائمة للنزاع وإدخال منظور جديد في جميع مجالات التشريع والهيكل الأساسية وتنمية الموارد البشرية والتنمية الاقتصادية، يأخذ مسائل الجنسين في الاعتبار.

٧ - وكان من شأن تسارع الأحداث أن جعل من المستحيل أن يتضمن هذا التقرير التوصيات وبرنامج العمل المطلوبة. لأنها لا بد أن تنتظر نتائج التطورات السياسية التي تتمخض عنها الأحداث الآن.

٨ - ويحدث هذا التغيير في الاهتمام في مرحلة يوجه فيها انتباه لجنة مركز المرأة إلى عمليات التحضير للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجينغ، ١٩٩٥) والاستعراض والتقييم الثاني لاستراتيجيات نيروبي التطلعية. وفي المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة، والتنمية، والسلم (نيروبي، ١٩٨٥)، كانت مسألة المرأة الفلسطينية والطفل الفلسطيني مجال اهتمام رئيسي تحت عنوان "السلم" كما ينعكس في الفقرة ٢٦٠ من استراتيجيات نيروبي التطلعية:

"تواجه المرأة الفلسطينية لأكثر من ثلاثة عقود أحوالاً معيشية صعبة داخل المخيمات وخارجها، وتناضل من أجل بقاء أسرتها وبقاء الشعب الفلسطيني الذي حرم من أراضي أجداده وأنكرت حقوقه غير القابلة للتصرف في العودة إلى دياره وممتلكاته، وحقه في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة وينبغي تحديد الاحتياجات الخاصة والعاجلة للنساء والأطفال الفلسطينيين وتخصيص الاعتمادات المناسبة لذلك. وينبغي البدء في مشاريع للأمم المتحدة لمساعدة

المرأة الفلسطينية في ميادين الصحة والتربية والتدريب المهني. ويجب أن تدرس وحدات الأمم المتحدة ووكالاتها المختصة أحوال معيشة المرأة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة وخارجها، بمساعدة معاهد البحوث المتخصصة في شتى المناطق عند الاقتضاء^(١).

٩ - وفي ضوء التطورات السياسية الأخيرة، اكتسب رصد تنفيذ الفقرة ٢٦٠ من استراتيجيات نيروبي التطلعية زخماً جديداً. وينبغي للاستعراض والتقييم الثاني للاستراتيجيات التطلعية التسليم بما أحرز من تقدم وتحديد ما تبقى من عقبات. ولدى إعداد التقرير المتعلق بالاستعراض والتقييم لتقدمه في المؤتمر العالمي الرابع، سيتعين التحقيق بعناية في جميع التغييرات التي أثرت على حالة المرأة الفلسطينية والطفل الفلسطيني وأخذها في الاعتبار. ومن المؤكد أن هذا سيمثل أحد شواغل المؤتمر التحضيري الإقليمي لغربي آسيا الذي سيعقد في عمان في الفترة من ٦ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

أولاً - حالة المرأة الفلسطينية فيما يتعلق بالظروف المعيشية العامة

١٠ - وفقاً للمعلومات المتاحة، لا يزال الاحتلال العسكري يترك بصماته على حالة المرأة الفلسطينية في الأرض المحتلة. وفي الفترة قيد التحقيق، تدهورت ظروف المعيشة تدهوراً خطيراً لا سيما خلال النصف الأول من عام ١٩٩٣. وعلى الرغم من التطورات الإيجابية وتعاضل الأمل فيما يتعلق بالسلم بعد توقيع إعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، لا يمكن القول بحدوث تحسن كبير أو فوري في ظروف المعيشة.

١١ - لقد أثر استمرار الاحتلال، الذي تدعمه القوة المسلحة، على المجتمع الفلسطيني وأسباب عيشه. ونتجت عنه انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وفي واقع الأمر، كان العدد الكلي للوفيات والإصابات خلال عام ١٩٩٣، وبخاصة بين الأطفال، أكبر بكثير منه خلال السنة السابقة. وقد ذكرت الأونروا أن قوات الأمن مسؤولة عن وفاة ٨٠ من الفلسطينيين من الضفة الغربية، بمن فيهم ثمانية أطفال، و ١٢٠ شخصاً من قطاع غزة، منهم ٢٨ طفلاً^(٢). وارتفع العدد الكلي للإصابات بين الفلسطينيين منذ بداية الانتفاضة جراء إطلاق النيران أو الضرب أو الغاز المسيل للدموع إلى ٢٤٠ ١ شخصاً بحلول آب/أغسطس ١٩٩٣، ووصل العدد الكلي للجرحى إلى ما يقدر بحوالي ١٣٠ ٠٠٠. وظل الأطفال دون السادسة عشرة من العمر يشكلون ما يقرب من ربع عدد القتلى^(٣). كذلك عانت المرأة الفلسطينية من العنف وسوء المعاملة بسبب حالة الاضطراب والنزاع المسلح. وفي غزة، أبلغ عن إصابة ٧٢٢ امرأة بجروح خطيرة وكان لا بد من توفير العلاج الطبي لهن، وكذلك الأمر بالنسبة لـ ١٠٨ امرأة في الضفة الغربية. وذكر أن من بين ٤٨ من السجينات اللاتي كن يعانين من جروح ومن سوء المعاملة حرمت ثمان منهن من العلاج الطبي الكافي. وفي أثناء فترة الإبلاغ،

ذكر أن ما مجموعه تسع فلسطينيات قتلن نتيجة أعمال مباشرة أو غير مباشرة قامت بها قوات الأمن الاسرائيلية والمستوطنون الاسرائيليون، وكان من بينهم ثلاث طالبات لم يتجاوزن الثالثة عشرة من العمر وطفلة تبلغ من العمر أربع سنوات.

١٢ - وتعرض المرأة وأسرته للمضايقات بصورة متزايدة لا سيما عند مطاردة أشخاص يعلن أنهم "مطلوبون". وشنت هجمات عسكرية بصورة مكثفة على منازل الفارين في شباط/فبراير ونيسان/أبريل ١٩٩٣ في قطاع غزة، مما أدى إلى تشريد مئات من الفلسطينيين. وقد تم تدمير أو إغلاق ما يزيد على ٤٠٠ ٢ منزل منذ بداية الانتفاضة^(٤). وتأثرت المرأة والطفل بتدابير العقاب الجماعي. وترتب على الأمر الذي أصدره الاسرائيليون بإغلاق قطاع غزة في ٣٠ آذار/مارس والضفة الغربية في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣ آثار خطيرة على الحياة اليومية والظروف الاقتصادية العامة للفلسطينيين، لأنه قسم الأراضي المحتلة إلى أربع مناطق منعزلة. وفرض تصاريح خاصة للدخول إلى القدس واسرائيل، والسفر بين الضفة الغربية وغزة وداخل الضفة الغربية ذاتها. وقد أثر ذلك سلباً على التجارة والرعاية الطبية والتعليم والوصول إلى الخدمات، بما فيها خدمات الأونروا، وتسبب في زيادة البطالة إلى أكثر من ٥٠ في المائة^(٥). وتطلب الوصول إلى المرافق الطبية في القدس الحصول على تصاريح، وفرض دخول سيارات الإسعاف إليها في عدة حالات طارئة. وفي بعض المناطق، أدت إقامة الحواجز على الطرق إلى خلق جيوب منعزلة حرمت الفلسطينيين الذين يعيشون فيها من الوصول إلى أسرهم وإلى أماكن العمل والمدارس ومرافق الرعاية الصحية وأماكن العبادة في القدس ودوائر الخدمات العامة^(٦). وقد نتج عن عمليات الإغلاق أن زادت المشاق الاجتماعية والاقتصادية إلى حد بعيد، إذ حرم ١٢٠ ٠٠٠ فلسطيني فجأة من مصادر دخلهم. وبدأ الفلسطينيون في تصفية مدخراتهم وبيع ممتلكاتهم الشخصية وأجهزتهم المنزلية لشراء الطعام، وتسديد الديون ودفع الإيجار. ولوحظ حدوث تغيير في أنماط الاستهلاك والعادات المتعلقة بالتغذية. وتولد قلق من إمكانية ارتفاع نسبة الأطفال بطيئي النمو دون سن الثالثة وعدد الوفيات بين الأطفال، إذ أن سوء التغذية الناجم عن نقص البروتين مرتبط بشكل وثيق بمعدلات الوفيات بين الرضع والأطفال^(٧).

١٣ - ولوحظ حدوث تدهور سريع في الحالة البيئية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكما ذكرت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، فإن المشاكل الإيكولوجية تنشأ في معظم الحالات عن الإفراط في استغلال موارد المياه المتاحة من جانب السلطات الاسرائيلية والمستوطنين الاسرائيليين، والافتقار إلى شبكات كافية لتصريف النفايات، وتدمير الآلاف من أشجار الزيتون والفاكهة. وبلغ تلوث البيئة وتدهورها أبعاداً خطيرة في قطاع غزة وأصبح يشكل خطراً صحياً مباشراً على السكان، لا سيما الأطفال. وعانت الأسر من سوء حالة شبكات توزيع المياه وضخامة الفاقد من المياه^(٨). ووفقاً لدراسة استقصائية أجريت مؤخراً، ظلت مستويات الأسر المعيشية داخل المنازل فقيرة نسبياً. ولا تتوفر حمامات مستقلة ومراحيض مياه جارية إلا لنصف الأسر المعيشية في مخيمات الضفة الغربية وقراها.

ولا يملك مطابخ مجهزة حتى ١٠ في المائة من هذه الأسر المعيشية^(٩). وأثرت المستويات السيئة وندرة المياه المأمونة على المرأة بوجه خاص، إذ أن دورها ظل متمثلاً في السهر على إعداد الطعام والنظافة.

١٤ - واتسمت حياة الأسرة الفلسطينية بتكرر حالات الانفصال. فقد أدى غياب الذكور من أفراد الأسرة بسبب الاحتجاز أو الطرد أو السجن أو الموت إلى زيادة عدد الأسر المعيشية التي ترأسها إناث. وعلى مدى السنة الماضية، كان هناك ما يصل تقديره إلى ١٢ ٠٠٠ سجين سياسي فلسطيني محتجزين في السجون الاسرائيلية ومعسكرات الاحتجاز. وقد استمرت عمليات طرد الناشطين السياسيين من الذكور. وظل عدد الأسر المعيشية التي ترأسها إناث مرتفعاً بين اللاجئين الفلسطينيين، إذ أن الرجال يميلون إلى ترك المخيمات بحثاً عن عمل. وهكذا تألفت سكان المخيمات في البداية من النساء والأطفال وكبار السن بدرجة رئيسية وتمثل المرأة العمود الفقري للحياة في مخيمات اللاجئين. ووفقاً لبيانات الأونروا، كان ٣٠,٦ في المائة من الأسر المعيشية بين اللاجئين في الضفة الغربية و ٢٠,١ في المائة في قطاع غزة ترأسها إناث. وذكرت الأونروا أن ٢٢ في المائة من الأسر التي يحق لها الاشتراك في برنامج "المشاق الاستثنائية" ترأسها نساء. وأظهر تحليل للسكان في الأراضي المحتلة حسب الهيكل العمري والنوع فجوات كبيرة بين الجنسين بالنسبة للفئات العمرية من ٣٥ إلى ٦٤ سنة، حيث تجاوز عدد النساء عدد الرجال - وبوجه خاص بالنسبة للفئات العمرية ٤٠-٤٤ و ٤٥-٤٩، و ٥٠-٥٤ سنة^(١٠). فقد هاجر الرجال في الفئات العمرية المذكورة من الأراضي المحتلة بحثاً عن عمل في الخارج، في حين تخلفت المرأة. كذلك أدت قوانين جمع شمل الأسر إلى إبعاد أفراد في الأسر، بمن فيهم أطفال، وحرمتهم من حق العودة على أساس دائم. بل إن الأطفال حرموا من التسجيل. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، منحت الحكومة الاسرائيلية تصاريح زيارة قابلة للتجديد للأزواج والأطفال الفلسطينيين غير المقيمين الذين يحملون بطاقات هوية صادرة عن السلطات الاسرائيلية. وقد أثر هذا على ما يقرب من ١ ٠٠٠ فلسطيني، معظمهم من النساء والأطفال، دخلوا الأراضي المحتلة بتصاريح زيارة في أواسط عام ١٩٩٢^(١١).

١٥ - والأسر المعيشية التي ترأسها نساء معرضة للفقر بوجه خاص، إذ أن المرأة، من الناحية التقليدية تعتمد على الرجل بوصفه الذي يؤمن دخل الأسرة. وليس بمقدور معظم النساء أن يكفلن الرزق لأسرهن إذ يحول دون ذلك افتقارهن إلى التعليم، والتدريب المهني، والمهارات وفرص العمل، وخضوعهن لقيود اجتماعية ثقافية فيما يتعلق بحرية حركتهن. وظروف الأرامل صعبة بوجه خاص ولم تسترع ما يكفي من الاهتمام بالنسبة لمسألة رئاسة الأسرة، وحقوق الملكية والوصاية على الأطفال. وقد ظلت بعض العادات العرفية مثل زواج الأرملة من شقيق زوجها أو غيره من الأقارب منتشرة على نطاق واسع في الأراضي المحتلة. وأدت الفجوات العمرية الكبيرة بين الأزواج، وهي شائعة في المجتمع الفلسطيني وفي بلدان المنطقة، إلى زيادة احتمال ترميل المرأة في سن مبكرة في كثير من الحالات. وكثيراً ما تؤدي الضغوط

الاجتماعية والقانونية الى اضطرار غير المتزوجات وأطفالهن الى الالتحاق بالأسر المعيشية لأقاربهم والتخلي عن حياتهم المستقلة في غياب رئيس الأسرة من الذكور.

١٦ - والزواج في المجتمع الفلسطيني يحدد حياة المرأة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية. ويعطي الزواج للمرأة وضعاً أفضل من ناحية الملكية والدخل وحرية الحركة. والعمر عند الزواج مؤشر على تعليم المرأة وإنجابها المتوقع. وقد أظهرت دراسة استقصائية أجريت مؤخراً في الضفة الغربية وغزة أنه في أثناء الفترة الأولى من الانتفاضة، انخفض سن الزواج. وفي العقدين السابقين أدى التعليم والتحضر الى حدوث ارتفاع نسبي في سن الزواج. فقد تزوج سبعة وثلاثون في المائة من السكان من الإناث دون سن ١٧، وهي السن القانونية الدنيا للزواج. وقيل إن أسباب الزيادة في عدد الزيجات المبكرة تتصل بإغلاق المدارس لفترات طويلة وتدهور الحالة الاقتصادية، مما رغب الآباء عن مواصلة تعليم بناتهم. وكان من شأن الحظر المفروض على حفلات الزواج خلال الانتفاضة أن جعل الزواج متيسراً مادياً بالنسبة لأولئك الذين كانوا يؤجلون زواجهم لبعض الوقت بسبب ما ينطوي عليه الزواج من تكاليف. علاوة على ذلك، كان الآباء، خشية منهم على حياة أبنائهم، يشجعونهم على الزواج المبكر، إذ أن الخسارة تعتبر أقل فداحة إذا ترك الفقيده وراءه وريثاً ذكراً.

١٧ - ووفقاً لدراسة استقصائية أجريت مؤخراً، كان عدد كبير نسبياً من النساء من الفئة العمرية ٣٩-٣٠ غير متزوجات (١٧ في المائة). وإذا أخذ في الاعتبار أن الزواج يصبح أقل احتمالاً في المجتمع الفلسطيني ما أن تبلغ المرأة الثلاثين من العمر، فإن هذا الرقم يصبح هاماً. فقد يعني أن عدداً ما من النساء في هذه الفئة العمرية إما أن يخترن عدم الزواج أو لم تتوفر لهن الفرصة لذلك. ويؤكد هذا الرقم القول بأن التعليم العالي قد يؤدي إلى نتائج عكسية وقد يشكل عقبة أمام الزواج. فقد كانت نسبة كبرى من النساء غير المتزوجات في هذه الفئة العمرية ممن حصلن على مستوى تعليمي عالٍ، وكن يعملن خارج المنزل.

١٨ - وتعاني المرأة، شأنها شأن الرجل، من القيود الشديدة التي تفرضها الشرطة الاسرائيلية على حركتها داخل مجتمعاتها المحلية على أساس يومي. وقد أثرت حالات فرض التجول والخوف من الخروج في المساء تأثيراً عميقاً على الحياة الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني. بيد أن حرية الحركة بالنسبة للمرأة متصلة أيضاً بالحالة الأسرية والعمر. ويعتبر انفراد امرأة مع رجل من غير أفراد أسرتها سلوكاً غير لائق. وحركة المرأة غير المتزوجة مقيدة أكثر من حركة المرأة المتزوجة في جميع الأعمار، وإن كانت حرية الحركة تزيد باطراد مع تقدم العمر. وقد قال ست وسبعون في المائة من النساء ممن تبلغ أعمارهن بين ٥٠ و ٥٩ سنة إنهن يتمتعن بحرية الحركة حسب رغبتهم، غير أنه لم يقل ذلك سوى ٢٢ في المائة من الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ سنة. وأعرب ٧١ في المائة فقط من النساء العاملات خارج المنزل عن أنهن يتمتعن بحرية التنقل^(١٣).

١٩ - وعلى الرغم مما حدث من تغيرات سياسية واجتماعية، فإن الظروف القانونية التي تحكم مركز المرأة لم تتغير منذ احتلال الضفة الغربية في عام ١٩٦٧. فقد انتقلت جميع السلطات القانونية والتنفيذية والإدارية التي كانت في يد الحكومة الأردنية في الضفة الغربية والحكومة المصرية في قطاع غزة الى الحاكم العسكري العام وظلت دون تغيير، ما لم تعدل بحكم صادر عن الحاكم العسكري الاسرائيلي. وظلت التشريعات المتعلقة بالمرأة كما هي، باستثناء حالتين إثنين. فقانون الأحوال الشخصية يخضع للمحاكم الدينية، وهو قانون يقع بالكامل خارج نفوذ السلطات العسكرية الاسرائيلية. وهذا التشريع القائم على الدين يماثل قوانين في اسرائيل والدول العربية المجاورة، وقد كان له أثر كبير على المسائل التي تمس المرأة والأسرة. ويتعلق التغيير الثاني بحقوق المرأة في التصويت وحقوقها في الترشيح لمنصب في البلدية، وهي حقوق مُنحت بالأمر العسكري ٦٢٧ لعام ١٩٧٦. ولم يكن للمرأة حق التصويت بموجب القانون الانتخابي الأردني لعام ١٩٥٥. والمناسبة الوحيدة التي استطاعت فيها المرأة أن تدلي بصوتها كانت في الانتخابات البلدية لعام ١٩٧٦؛ وقد حظرت الانتخابات البلدية بعد ذلك^(١٤).

ثانيا - أثر اتفاق السلام للشرق الأوسط على المرأة الفلسطينية

٢٠ - سيكون لتنفيذ إعلان المبادئ أثره على حالة المرأة الفلسطينية. فبدخول التطورات السياسية مرحلة جديدة، يمكن اعتبار شواغل المرأة الفلسطينية جزءاً من برنامج التنمية. ويبدو أن من المستصوب وضع برنامج خاص للمرأة مماثل لبرامج مختلف البلدان النامية. والنهج السائدة فيما يتعلق بـ "المرأة في التنمية" هي إما إضافة شواغل المرأة الى برامج التنمية التي يضعها آخرون، أو تعديل برامج التنمية استناداً الى تحليل المرأة لما من شأنه أن يفي باحتياجاتها الأساسية ويعزز قدراتها على حد سواء. وللمانحين ووكالات التنمية دور هام تضطلع به في تنفيذ السياسات المتعلقة بالمرأة في التنمية. غير أنه لا يمكن تحقيق شيء ملموس ما لم تكن هناك مشاركة نشطة من جانب جميع المعنيين على جميع المستويات.

٢١ - إن عملية بناء المؤسسات الحكومية وبناء القدرة على إدارتها ستتحقق بتحويل بعض المسؤوليات الإدارية الاسرائيلية الى السلطة الفلسطينية. وبإمكان المرأة الفلسطينية أن تعطي هذه التطورات منظورا يراعي العلاقة بين الجنسين. إن جميع المجالات المذكورة في الاتفاق، بدءاً بإجراء انتخابات عامة مباشرة وحررة لمجلس الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة وانتهاء بتنمية الموارد البشرية، والحماية البيئية والتعاون في ميدان الاتصال ووساط الإعلام، يمكن أن تستفيد من تمحيص المرأة لها فيما يتعلق بتكوينها وأثرها عليها كأثني. أما مشاريع التنمية في مجال الزراعة، وبناء الهياكل الأساسية والمساكن ومرافق التعليم والصحة فيمكن إعدادها على أفضل وجه بمشاركة الخبرات من النساء. على أن هناك خطوة هامة ينبغي اتخاذها في البداية بصورة محددة وهي تحقيق المساواة للمرأة قانوناً.

٢٢ - ومن الواضح أن المرأة الفلسطينية تعي هذه التحديات. وقد دعا الاتحاد الفلسطيني للعمل من أجل المرأة الى وضع تشريعات دستورية وقضائية لكفالة المساواة وتكافؤ الفرص، وأكد على مواصلة كفاحه ضد تهميش المرأة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا. وسلم بالحاجة العاجلة إلى إدراج مبدأ المساواة في الإعلان الدستوري للسلطة الوطنية. وينبغي ضمان مشاركة المرأة في صياغة قوانين السلطة الوطنية الجديدة وأنظمتها وتشريعاتها وفي جميع نواحي الحياة المجتمعية. وطالب الاتحاد أيضا بمشاركة المهنيات البارزات في تشكيل الحكومة الوطنية الانتقالية ومشاركة نسبة أكبر من النساء في المنظمات والمؤسسات الرئيسية والفرعية التي تعالج المسائل الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والإدارية وغيرها. وشمل طلبهن الحقوق المدنية والتعليم وتوفير الرعاية الصحية، وتخطيط وتنفيذ النمو والتنمية، ووسائل الإعلام.

٢٣ - وتتخذ قضية المساواة تعريفا محددا في حالة ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت مما سيكون له أثر على التطورات المقبلة والهيكل الحكومية. وينبغي إعطاء ما يكفي من الأموال والموارد لبرامج المرأة في التنمية، وإدخال مسؤولي برامج المرأة في التنمية، الذين يجب أن تكون لهم سلطة كافية، في جميع الأنشطة المتعلقة بالسياسة العامة والتخطيط والبرمجة. وينبغي تحديد أهداف وطنية كمية ونوعية ملائمة. وثمة آلية وطنية للنهوض بالمرأة الفلسطينية موجودة بالفعل، إلا أنها بحاجة إلى اعتراف وسلطة ونفوذ على أعلى مستوى سياسي. وينبغي أن تشارك المرأة في هياكل الإدارة في المستقبل وفي المؤسسات الإنمائية القائمة، وأهم من ذلك كله، ينبغي إشراكها في صياغة استراتيجيات التنمية. والتدريب على المهارات والوعي بالعلاقة بين الجنسين أداتان هامتان لتحقيق هذه الأهداف.

٢٤ - وإلى جانب توفير الخدمات الصحية الكافية وتحسين التعليم، فإن أهم البرامج هو العمل على إيجاد أنشطة مستدامة لإدراج الدخل بالنسبة للمرأة. وثمة حاجة إلى تحديد إمكانات واقعية وعملية ومرافق دعم أساسية. والمرأة الفلسطينية بحاجة إلى دعم من جانب المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية ووكالات المانحين في هذا الصدد.

الحواشي

(١) تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة، والتنمية، والسلم، ١٥ - ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.85.IV.10).

(٢) "تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)" (A/48/13)، الفقرة ١٦.

الحواشي (تابع)

- (٣) "تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف" (A/48/35) الفقرة ٢٢.
- (٤) نفس المرجع، الفقرة ٢٤ .
- (٥) "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني" (A/48/183/Add.1، E/1993/74/Add.1)، الفقرة ٢٥.
- (٦) A/48/35، الفقرة ٢٨.
- (٧) A/48/13، الفقرة ١٠.
- (٨) نفس المرجع، الفقرة ٤٤.
- (٩) Marianne Heiberg and Geir Ovensen Palestinian Society in Gaza, West Bank and Arab Jerusalem. A Survey of living Conditions. Report 151 (Oslo, Fagbevegegelsen Senter for Forskning (FAFO), 1993), p. 88
- (١٠) "مجموعات إحصائية مختارة بشأن ميزان المدفوعات، والتجارة الخارجية، والسكان، والقوة العاملة والعمالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والضفة الغربية وغزة، ١٩٦٨-١٩٨٧" (UNCTAD/DSD/SEU/1) الجدول DP/III/4A
- (١١) A/48/13، الفقرة ٢.
- (١٢) Heiberg and Ovensen Ibid, pp. 287-288
- (١٣) نفس المرجع، الفقرة ٣٠١.
- (١٤) "المرأة الفلسطينية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية" (UNCTAD/DSD/SEU/Misc.4)، الفقرات ٢٩ - ٣٣.

- - - - -